ان الدول غير المنتجة للسلاح والتي لا تتعاون مع الدول الاخرى في تطبيق قرار الحظر قد تشكل ثغرات أساسية في اجراءات التنفيذ لانها قد تصلح لان تكون ممرا او محطات لمرور الاسلحة المحظورة في طريقها الى اسرائيل .

ولا شك ان أهم الصعوبات التي ستواجه تنفيذ قرارات الحظر الفردية أو الجماعية على تصدير الاسلحة الحربية الى اسرائيل ستنشأ عن **ردود الفعل الاميركية** ، لانها ستسعى جاهدة لتطويق اجراءات الحظر عن طريق الضغط السياسي والمادي على الدول التي تنضم الى قرار الحظر وخاصة الدول المنتجة للسلاح الحربي، كما قد تسعى في الامم المتحدة نفسها للحصول على قرار عكسي لقرار الحظر الجماعي المفروض ، مما يستوجب بذل جهود دبلوماسية كبيرة من جانب الدول العربية والدول الصديقة لاحباط المحاولات الاميركية المرتقبه . ونرى أن احتمالات نجاح ردود الفعل الاميركية في خلق ثغرات في اجراءات تنفيذ قرارات الحظر الفردية ستكون أكثر من احتمالات نجاحها في حال صدور قرار جماعي عن الامم المتحدة لان ثلاث دول كبرى على الاقل من الدول الخمس الكبرى في مجلس الامن ستكون في جانب تنفيذ قرار الحظر بالاضافة الى أن أكثرية الاصوات ككل في هذا المجلس ستكون أيضا في جانبه . أما بالنسبة للجمعية العامة فقد أحرزت القضية الفلسطينية أصوات الاغلبية الساحقة عند مناقشة القرارات المتعلقة بهذه القضية ، وليس قرار الحظر ومتابعة تنفيذه ، بالنسبة للجمعية العامة ، الا مؤيدا قانونيا صرفا لقرارات الامم المتحدة ، لذلك فان من المستبعد كثيرا أن تنجح الولايات المتحدة في الاستحصال من الجمعية العامة للامم المتحدة على قرار معاكس يعطل تنفيذ قرار الحظر المفروض .

أما اسرائيل نفسها التي سيكون الحظر الفردي او الجماعي موجها ضدها **كعقوبة دولية** فسوف تعمل على جميع المستويات وبمختلف الوسائل لاضعاف مفاعيل الحظر ، سواء عن طريق الاغراءات المادية التي تستطيع الصهيونية العالمية أن تمولها تجاه بعض الدول الصناعية التي تعاني من أزمات اقتصادية ، أو عن طريق التحايل على نظام الحظر المفروض من قبل الدول والاتفاق مع الشركات الخاصة والافراد والموظفين على تهريب الاسلحة والذخائر والمواد الممنوع تصديرها اليها ، وان لاسرائيل خبرتها الطويلة ، منذ قيامها ، في عمليات تهريب العتاد الحربي ، وليست حادثة تهريب القوارب الخمسة من ميناء شربورغ الفرنسي ببعيدة ، رغم الحظر المطلق الذي كان مفروضا على تصدير السلاح الى اسرائيل . لذلك يتحتم على الدول العربية أن تعمل منذ البداية وحتى قبل صدور قرارات الحظر على أخذ الاحتياطات الضرورية ضد ردود الفعل الاسرائيلية ، وذلك بالمبادرة الى تقوية الصلات الاقتصادية مع الدول الصناعية التي يحتمل أن توافق على الحظر ، وان لم تتضمن هذه الصلات عقد صفقات أسلحة معينة ، فذلك يعود الى اختيار الدول العربية السياسي وأسلوب تعاملها الدولي في هذه الشؤون . ولا شك ان الدول العربية تمتلك اليوم أكثر من أي وقت مضى وسائل اقناع مادية ومعنوية هامة تمكنها من حماية نظام الحظر المفروض من محاولات التحايل والتسرب للاسلحة المتوجهة الى اسرائيل والتي قد تقوم في بعض الدول التي تفرض الحظر .

---

١ — من المعروف اعتماد اسرائيل في الوقت الحاضر ، وبصورة رئيسية ، على الدبابات والطائرات المقاتلة والصواريخ الاميركية ، ولكنها كانت تستورد جزءا كبيرا من هذه الاسلحة ومن المعدات والتجهيزات الاخرى من أكثر دول أوربا الغربية كألمانيا الاتحادية وفرنسا (قبل الحظر الذي فرضته على تصدير العتاد الحربي الى منطقة الشرق الاوسط عام ١٩٦٧) وانكلترا